عقب توليه إدارة مركز
البحوث العلمية والتطبيقية

اكد الدكتور حميد المدفع مدير مركز البحوث العلمية والتطبيقية بجامعة قطر على ان سياسة المركز ترتكز على اختيار البحوث والدراسات التى تخدم قطاعات الدولة المختلفة.

واشار الى ضرورة دعم الشركات والمؤسسات بشكل اكبر لمشاريع المركز بحيث يستطيع توفير التجهيزات اللازمة للباحثين مع ايجاد السرعة والدقة المطلوبتين فى البحث العلمى.. وقال ان المركز يولى عناية خاصة بتدريب الكوادر القطرية جاء ذلك خلال اللقاء الذى اجرته «الشرق» مع الدكتور حميد المدفع بمناسبة توليه لادارة مركز البحوث العلمية التطبيقية.

د. حميد المدفع لـ «الشرق»: مطلوب دعم المؤسسات والشركات لكى نستطيع تطوير تجهيزات وأبحاث المركز

د. حميد المدفع
مدير مركز البحوث العلمية والتطبيقية

حوار:
منتصر الديسى

بداية تحدث الدكتور المدفع المستقبلية فقال: مركز البحوث تسميته يخدم المجال البحثى ويركز بصوره لسياسة المركز العلمية والتطبيقية كما يظهر من فى نفس الوقت على المجال التطبيقى

الذى يهتم بقطاع المؤسسات العامة والخاصة فالمركز بمثابة همزة وصل بين الجامعة وتلك المؤسسات. من خلال سعيه الى حل المشاكل التى تنتج فى الصناعة وتواجه مشاريع الوزارات المختلفة خاصة بما يتعلق منها بالبيئة او المجالات العلمية الاخرى. فعلى اساس هذه الاهداف سوف تستمر سياسة المركز فى تنفيذ برامجها وخدماتها والتركيز دائما على تشجيع البحوث المختلفة خاصة البحوث التى تهم المجتمع بصورة خاصة.

وما أود ان أؤكده هو ان اى بحث سواء كان علميا او اكاديميا او تطبيقيا يحتاج الى مقومات كثيرة لكى يصل الى هدفه المطلوب ومن اهم هذه المقومات التشجيع والدعم والمركز لا يالو جهدا بأى طريقة فى تقديم الحوافز للباحثين سواء كان ذلك عن طريق الدعم المادى او المعنوى من خلال اتاحة الفرصة لهم لحضور المؤتمرات والندوات.

المعوقات

ماهى المعوقات التى تواجه المركز حتى يحقق دوره بالشكل المطلوب؟

قال: من اكبر المعوقات التى تواجهنا عدم وجود الدعم الكافى للمركز بحيث يأخذ البحث العلمى حقه المطلوب من الدراسة لاستخراج النتائج المضمونة واعتقد ان الظروف الاقتصادية الحالية لاتتعلق بالدولة وحدها وانما هى ظروف عالمية فان مركز البحوث العلمية يحتاج الى دعم وتمويل خارجى اضافة الى الموازنة المخصصة والتى لا تكفى احتياجاته التى تتطلب موازنة ضخمة تفى بما هو مطلوب من اجهزة وكيماويات وتجهيزات مختلفة من الصعب توفيرها بغير الدعم كما انها ضرورية حتى يحقق البحث النتائج المرجوة منه. من هنا فاننا نرجو من الشركات والمؤسسات ان تقوم بمساعدة المركز من خلال تمويل مشاريع معينة او شرائها لبعض الاجهزة التى تحتاجها فى البحث العلمى وغير ذلك من الاساليب الكثيرة.

واضاف: هذا لا يمنع ان هناك مؤسسات محلية تدعم مشاريع المركز بتمويلها حيث تقوم هذه المؤسسات باقتراح مشروع معين يعمل على تنفيذه واجراء الاختبارات اللازمة بميزانية معينة من عندهم وهناك ايضا منظمات عالمية مثل منظمة الامم المتحدة لحماية البيئة وبرنامج الامم المتحدة الانمائى.. تقوم بدعم المشاريع والبحوث التى يتم اجراؤها فى المركز. ومع ذلك وكما اسلفت فانه يجب زيادة هذا الدعم من قبل المؤسسات الخاصة بشكل يمكننا من توفير كافة احتياجات البحث العلمى فى المركز تجعله يخدم قطاعات الدولة المختلفة بالشكل المرجو منه.

وقال: كذلك فمن هذه المعوقات ان البحوث التى تمت فى المركز غير محسوسة بالنسبة للمجتمع وهو ما يؤدى الى الظن بعدم فاعلية الخدمات التى يقدمها المركز. بالرغم من انه يوجد العديد من مشاريع البحوث التى تنفذ الآن وذلك مثل مشروع «محار اللؤلؤ» وهو من المشاريع الجيدة التى يتم تمويلها من احدى المنظمات العالمية ويقوم بدراسته وتنفيذه مجموعة من الباحثين من اعضاء هيئة التدريس فى الجامعة بمساعدة من الباحثين القطريين.. كذلك هناك مشروع دراسة للتربة والنباتات سوف يظهر بشكل محسوس فائدته للتنمية الزراعية فى الدولة بعد الانتهاء منه واستخراج النتائج. وغير ذلك من المشاريع التى لا نريد الحديث عنها الآن وننتظر الى الوقت المناسب حتى تتطور دراستها وتقترب من تحقيق النتائج.

واضاف: اعتقد ان السبب فى عدم كون ابحاث المركز محسوسة للجمهور هو عدم وجود تواصل اعلامى مع مشاريع المركز وهذا ما ادركناه مؤخرا بحيث نحاول السعى الى تجاوز هذه النقطة واطلاع الاعلام بشكل مستمر على بحوث ودراسات المركز وتقريبها من الفهم حتى تستوعبها جميع قطاعات المجتمع بحث تتفاعل معها وتستطيع المساهمة فى دعم تلك المشاريع وتقديم الاقتراحات اللازمة لتطوير برامجنا وانشطتنا.

اختيار البحوث

وحول كيفية اختيار البحوث لدراستها:

قال: هناك عدد من الاسس الموضوعية التى يتم وفقها الموافقة على البحث المطروح على المركز من ضمنها مدى فائدته لقطاعات الدولة المختلفة الزراعية او الصناعية او البيئية واكثر هذه البحوث تكون مقترحة من قبل شركة خاصة او هيئة حكومية معينة وعلى ضوئها يتم اختيار الباحثين من اعضاء هيئة التدريس المختصين لاجراء الدراسات من حيث تكلفة المشروع والاحتياجات اللازمة لتنفيذه.

واضاف: وان مثل هذه المشاريع المقترحة من الشركات والمؤسسات للتعطى دفعة قوية للمركز حيث يشير ذلك الى مدى الثقة التى وصل مركز البحوث عند هذه الشركات التى بالطبع يهمها تحقيق الارباح من وراء مشاريعها. كذلك فانه احيانا يكون البحث مقترحا من قبل احد اعضاء هيئة التدريس المتخصصين فى الجامعة خاصة ان المركز لا يوجد لديه باحثون رئيسيون وانما يعتمد على ارتباطه بالكليات فى جامعة قطر. الا انه بالطبع فهذه الابحاث من قبل الاساتذة لابد ان تخدم المجتمع بالدرجة الاولى قبل الموافقة عليها.

واضاف: ويجرى تقسيم هذه البحوث بحسب اختصاصها بحيث ترسل الى الوحدة المناسبة مع العلم انه توجد وحدات مختلفة فى المركز مثل وحدة ابحاث المنتجات الطبيعية والابحاث النصف صناعية وابحاث الصحة العامة والبيئية ووحدة الاستشعار عن بعد والدراسات الاشعاعية.. الخ حيث يقوم الباحثون التابعون لكل وحدة باجراء المشاريع المتخصصة فيها.

ما دور الكوادر القطرية فى المركز؟

قال ان احد الاهداف هو تشجيع الكوادر القطرية على البحث العلمى الذى يتطلب جهدا متواصلا لانه يحتاج من الباحث ان يكون على صلة دائمة بمناطق معينة واجراء تحاليل متنوعة من اجل استخراج النتائج المطلوبة لذلك فاننا نعمل دائما على تهيئة الكوادر القطرية بحيث تتحمل المسئولية وتكون قادرة على اجراء البحوث المتخصصة بصبر واناة كما نحرص على ان يستفيد الباحثون القطريون من الابحاث التى يجريها الاساتذة المختصون الذين لديهم خبرة فى هذا المجال من خلال مراقبتهم ومعاونتهم لهم حتى يستطيعوا التعامل بكل سهولة مستقبلا مع البحوث التى ستوكل اليهم لدراستها.

الى اى حد يؤثر اختفاء الدعم المادى المطلوب على مستوى الابحاث فى المركز؟

قال: عند الحديث عن عدم وجود الدعم المادى كصعوبة تواجه المركز ياتى ذلك من كوننا نسعى للافضل ولتطوير عمل المركز ولكى يكون ثقة اكبر فى ابحاثه وياتى استمرار هذه الثقة من خلال توافر الاجهزة والكيماويات والسرعة والدقة فى العمل التى بالطبع تتطلب موازنة اكثر مما هو موجود حاليا الا ان ذلك لا يشكل معوقات او يقلل من مستوى ابحاث المركز فلدينا خبرات على مستوى عال فى المركز الدليل على ذلك ان ابحاثهم تنشر على المستوى العالمى كما ان بعض الشركات الخارجية تطلب منا عمل بعض التحاليل اللازمة لبعض العينات وهذا لا يمكن ان يكون الا بسبب السمعة الجيدة التى حققها المركز ولله الحمد.

وفى الختام قال الدكتور حميد المدفع مدير مركز البحوث العلمية والتطبيقية ان الدولة لا تالو جهدا فى دعم الابحاث العلمية وعلى ضوء ذلك كان القرار الاميرى بانشاء مركز البحوث العلمية سنة ١٩٨٠ وقد تحمل المركز عبء حل المشاكل التى تواجه القطاعات الصناعية التى تشكل المفهوم الرئيسى لبناء الدولة ونؤكد ان باب المركز مفتوح لاى قطاع من اجل اجراء المشاريع اللازمة وان ما نسعى اليه هو تحقيق الدعم للمركز من قبل الشركات بحيث يستطيع تحمل المسئولية بشكلها المطلوب.